

تضامن عربي مع ليبيا ضد التدخل التركي

تواصل تركيا تزويد ميليشيات حكومة الوفاق بالعتاد والمرتزة على مرأى ومسمع من الجميع لكن لا أحد يحرك ساكنا لوضع حد لعبث أنقرة في ليبيا، ما يطرح تساؤلات بشأن الصمت الدولي المحير تجاه الانتهاكات التركية المتكررة للقرارات الأممية ومخرجات مؤتمر برلين.

وكشفت تقارير أمنية ليبية وتركية في وقت سابق أسماء العديد من الضباط الأتراك منهم الفريق جوكسال كاهيا، والفريق عرفان أوزسارت، واللواء جورسال تشايبينار، واللواء سلجوق يافون، والكابتن التينداغ، وبولنت كوتسال، وجينان أوتقو، وعزالدين ياشيليبورت، وقنال إمرة، وأمير مرادلي.

وبينما حققت ميليشيات الوفاق تقدما في مصراتة وصرمان على الساحل الغربي، تقدم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في المنطقة الجنوبية بعد أن سيطر على عدة مواقع بمنطقة عين زارة. وقال عضو مجلس النواب المصري مصطفى بكري إن "الجيش الوطني يواصل انتصاراته والأين بات يسيطر على عدة مواقع بمنطقة عين زارة".



مصطفى بكري
يجب أن تتخذ الجامعة العربية موقفا من التدخل التركي في ليبيا

وأضاف بكري في سلسلة تغريدات على تويتر "جيش ليبيا العظيم بقيادة المشير خليفة حفتر وخلفه أبناء الشعب الليبي بكافة فئاته الاجتماعية والقبلية تدعم راية الشرف والعزة والكرامة، راية الجيش الوطني وتعلن النفي العام ضد الخونة والمستعمرين الأتراك وعملائهم المسلحين إلى سوق الجمعة في ترهونة حيث تم حصارهم ودرهم وتدمير 15 آلية تركية وقتل وإصابة كل من كانوا فيها، والهتافات بالنصر تدوي في أنحاء ليبيا".

وأوضح عضو مجلس النواب المصري أن الحرب ضد ليبيا تستهدف القارة الأفريقية بالكامل، قائلا "أن الأوان لأن يتخذ المجتمع الدولي موقفا لما تقوم به تركيا في ليبيا وأن الأوان لجامعة الدول العربية أن تتخذ موقفا".

ووثقت شبكة بي.بي.سي مؤخرًا ما تم تداوله من تقارير في وقت سابق حول إرسال تركيا شحنات أسلحة إلى ليبيا، ما يرفع الستار عن أسباب رفض الأخيرة للمهمة الأوروبية "إيريني" لمراقبة تدفق الأسلحة إلى ليبيا.

وأوردت بي.بي.سي أنه في 24 يناير أبحرت سفينة بانسا من ميناء مرسين التركي حيث كانت الوجهة المعلنة ميناء طرابلس، لكن السفينة اختفت من الرادار على بعد 400 كيلومتر قبالة سواحل ليبيا.

وتقدم صور ملتقطة في 28 يناير أداة على أن السفينة توجهت إلى شمال شرقي طرابلس، حيث النقط صناعي ثلاث علامات تظهر سفينة بتطابق حجمها والوانها تماما مع هيكل بانسا راسية في ميناء طرابلس.

وبعد رسو بانسا في أحد الموانئ الإيطالية قال أحد البحارة للسلطات إن السفينة كانت تحمل أسلحة، موضحا "تشتمل الأسلحة ببابابا وسيارات جيب محملة بمضادات للدبابات ومتفجرات". وتعتبر هذه الحادثة واحدة من أكثر الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة حتى الآن.

وليس هذه المرة الأولى التي تخرق فيها تركيا قرار حظر السلاح المفروض على ليبيا، حيث بدأ تدفق السلاح التركي على الميليشيات والتنظيمات الإرهابية في ليبيا في العام 2015، عندما ضُبطت بالصدفة سفينة تركية محملة بكميات كبيرة من الأسلحة بعد أن اصطدمت بقارب لحفر السواحل الليبي.



طائرات مسيرة تركية تقود ميليشيات الوفاق

طرابلس - يفرغ إمداد أنقرة للميليشيات والمجموعات المتطرفة في ليبيا، قرار حظر التسليح المفروض دوليا على البلاد منذ 2011 من محتواه، فيما استفادت حكومة الوفاق من فترات الهدنة التي دعت إليها في وقت سابق لحرص صفوف ميليشياتها والتحضير لهجوم أطلقتته الأسبوع الماضي على صبراتة وصرمان مدعومة بأسلحة تركية متطورة، ويرى متابعون للشأن الليبي أنه من الضروري وضع حد للعبث التركي بليبيا، من خلال فرض عقوبات على أنقرة لمنع تحويل ليبيا إلى ملاذ للمتطرفين والإرهابيين بعد أن نقلت المسلحين الإسلاميين من إدلب السورية إلى ليبيا لإسناد ميليشيات الوفاق بالمقاتلين بعد العتاد.

ويشير هؤلاء أن التدخل التركي العسكري المباشر في ليبيا لا يقف عند دعم الميليشيات بل يتعدى ذلك إلى كونه جزءا من مشروع إخواني متكامل تقوده أنقرة في منطقة شمال أفريقيا، تكون ليبيا قاعدة له.

ودعا البرلمان العربي في جلسة افتراضية عقدها الأحد في القاهرة، الأمم المتحدة إلى التحرك الفوري والعاجل لإيقاف نقل المقاتلين الأجانب إلى ليبيا ووضع الية واضحة للمراقبة والعقوبات ضد الأطراف الممولة للصراع.

ووثق المرصد السوري لحقوق الإنسان مزيدا من الخسائر البشرية في صفوف المقاتلين السوريين خلال العمليات العسكرية في ليبيا حيث قتل 9 من مرتزقة الأتراك خلال معارك مع قوات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر على محاور عدة في الأراضي الليبية التي تشهد معارك عنيفة.

وتكشف المرصد السوري الإثنين وصول دفعة جديدة تضم العشرات من مقاتلي الفصائل الموالية لأنقرة إلى ليبيا وبذلك ترتفع أعداد المجندين الذين وصلوا إلى الأراضي الليبية حتى الآن إلى نحو 5300 مرتزق في حين أن عدد المجندين الذي وصلوا المعسكرات التركية لتلقي التدريب بلغ نحو 2100 مجند.

وأوضح أن حصيلة القتلى في صفوف الفصائل الموالية لتركيا جراء العمليات العسكرية في ليبيا بلغت 199 مقاتلا، مشيرا إلى أن القتلى من فصائل لواء المعصم وفرقة السلطان مراد ولواء صفور الشمال والحمرات وسليمان شاه.

ووفقا لمصادر المرصد فإن القتلى قتلوا خلال الاشتباكات على محاور حي صلاح الدين جنوب طرابلس ومحور الرملة قرب مطار طرابلس ومحور مشروع الهضبة بالإضافة لمعارك مصراتة ومناطق أخرى في ليبيا.

ودفعت تركيا خلال الأشهر القليلة الماضية بالعشرات من الضباط والمئات من المهندسين والتقنيين إلى ليبيا، لإدارة العمليات المسلحة عبر استخدام القنصاة ومنظومات الدفاع الجوي والتشويش والطائرات المسيرة، وذلك تحت قيادة بريغادير جنرال خليل سويسال الذي تردت أنباء عن مقتله في الثامن عشر من فبراير الماضي إثر إصابته خلال قصف للجيش الليبي استهدف سفينة تحمل أسلحة تركية بميناء طرابلس.

واعترف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بمقتل عدد من ضباطه وجنوده في ليبيا، لكنه لم يذكر أيا من أسماء القتلى أو رتبهم العسكرية، وذلك في الوقت الذي أعلن فيه الجيش الليبي عن قتل وجرح وأسر العديد من الأتراك في محاور القتال، في محيط العاصمة طرابلس.

هل تجازف تونس برفع تدريجي للحجر الصحي

انحسار عدد الإصابات بفيروس كورونا لا يعني تجاوز الأزمة



الاستعدادات لرفع الحجر الشامل لا تحجب المخاوف

في قسم الإنعاش، فيما تماثل 148 آخرون للشفاء من الفيروس. وعلى ضوء هذه النتائج، يرى السياسي التونسي الصبحي بن فرج أن الوقت مناسب لتخفيف قيود الحجر الصحي.

ويضيف بن فرج لـ "العرب" أنه "حسب معطيات وزارة الصحة يبدو أنه لا يوجد انتشار كبير للفيروس وبالتالي الكفة تميل إلى رفع الحجر". ويرى أن الحكومة تأخرت في قرار رفع الحجر وكان من المفروض التسريع في ذلك واسترجاع بعض القطاعات للنشاط.

ويعزو ذلك إلى "عدم توفير الحكومة أعدادا كافية من الكمامات وإلى نقص التحاليل الصحية السريعة".

وتجري السلطات الصحية في تونس التحاليل المخبرية بشكل موجه للعينات المشتبه بالتقاطها للفيروس أو المخالطين للحالات المؤكدة.

وحسب بن فرج وقع تباطؤ في إجراءات روتينية، ما عطل عملية رفع الحجر.

ويرى أن السياسة الصحية جيدة في الأونة الأخيرة لكنها لم تكن ديناميكية بما يكفي. ويلاحظ أن "الحالة الوبائية تبدو مطمئنة وأن التأخير في رفع الحجر سيدفع ثمنه الاقتصاد باهظا".

وتأتي أزمة كورونا وسط توقعات بركود اقتصادي غير مسبوق، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي ركودا بأكبر من 4.3 في المئة لأول مرة منذ الاستقلال في 1956.

وربط مراقبون قرار تخفيف قيود الحجر بتونس تماشيا مع خطوات دول أخرى التي تنوي تخفيف إجراءات الحجر وتناقش في الأونة الأخيرة "استراتيجية الخروج" من أزمة كورونا مع تزايد حالات الشفاء.

ويرى أنه "مع التمديد في الحجر الصحي تقع محاصرة الفيروس". ويتوقع أن يكون للحجر الصحي الموجه نتائج إيجابية أكبر.

ولا ينكر الكريشي أن استعادة النسق التدريجي للحياة مشروط بالاختبارات السريعة وبالتجهيزات الطبية والشبكات الطبية وتحسن البنية الصحية التحتية حتى تكون البلاد قادرة على التحكم بالوباء. موضحا أن "القطاعات التي ستستأنف نشاطها ستخضع لإجراءات صحية صارمة".



وأما المحلل السياسي عبداللطيف الحناشي فيعتقد أن نجاح وزارة الصحة مشروط بالإرادة السياسية. ويشرح لـ "العرب" إذا كانت هناك إرادة سياسية من الممكن أن نجح في رفع الحجر تدريجيا، من خلال قدرة الدولة على توفير لوجيستي ومراقبة صحية وتنظيم وسائل النقل. لافتا إلى دور المواطن فهو برأيه يتحمل المسؤولية بدرجة أولى. ويطمئن ارتفاع حالات الشفاء من الوباء الحكومة التونسية، ما جعلها تقرر التسريع في رفع الحجر الصحي لتخفيف الضغوط النفسية على المواطن من جهة، وإنقاذ الاقتصاد المتردي من جهة ثانية.

وحسب اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا فقد تقلص عدد المرضى في المستشفيات إلى 129 من بينهم 34 حالة

مثل انحسار عدد الإصابات بفيروس كورونا مبعثا للتفاؤل، ما دفع السلطات التونسية إلى التفكير في رفع الحجر الصحي الشامل والعودة إلى الحياة الطبيعية تدريجيا وفق إجراءات صحية مضبوطة، لكن في المقابل يحذر الأطباء من أن السيطرة على الوباء في الفترة الحالية لا تعني تجاوز الأزمة.

آمنة جبران

تونس - تتجه تونس إلى تخفيف قيود الحجر الصحي الشامل وفرض حجر موجه بالسماح لبعض القطاعات باستعادة العمل بنسق تدريجي بعد الثالث من مايو المقبل، في خطوة رأى فيها بعض المراقبين "مجازفة" مشروطة بنجاح الحكومة في تنظيم محكم للعودة التدريجية للحياة الطبيعية، وبحسن إدارة وزارة الصحة لهذه العملية تجنباً للعدوى والمزيد من انتشار الوباء.

وأعلن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ الأحد تمديد إجراءات الحجر الشامل لوقف تفشي فيروس كورونا حتى الثالث من مايو وبعد ذلك ستخفف القيود على بعض الأنشطة الاقتصادية بشكل تدريجي. كما أعلن أنه من المتوقع تقليص ساعات حظر الجولان خلال شهر رمضان ليصبح من الثامنة مساء حتى السادسة صباحا بدلا من السادسة مساء حتى السادسة صباحا.

وأوضح الفخفاخ في مقابلة بثها التلفزيون الرسمي أنه "خلال الحجر الموجه" ستستأنف بعض القطاعات الحيوية (لم يذكرها) نشاطها تدريجيا بالتنسيق مع السلطات المحلية، وتابع "الحجر الموجه لا يعني أن الحياة ستعود إلى طبيعتها بشكل كامل لأنه لم يتم إلى حد الآن إيجاد لقاح ناجح لعلاج كورونا".

وفيما ينظر التونسيون بإيجابية لقرار الحكومة نتيجة تداعيات طول مدة العزل على أوضاعهم الاقتصادية،

ويتاب التونسيون حالة من القلق بشأن إمكانيات وزارة الصحة المحدودة والنقص الفادح في أسرة الإنعاش. وردا على هذه المخاوف، يشير الرابحي إلى أن الوزارة في أوج الاستعدادات لتخفيف الحجر لافتا إلى "جهوية أقسام العناية المركزة، كما ستلجأ الوزارة إلى المستشفيات الميدانية عبر استعمال ملاعب رياضية". وأضاف "مستعدون لكل السيناريوهات لكن على المواطن ألا يرمي المذيل أيضا".

بدوره، يرجح خالد الكريشي رئيس لجنة الصحة بالبرلمان نجاح تونس في تأمين العودة التدريجية. وأشار في تصريح لـ "العرب" إلى أن "بوابد النجاح موجودة من حيث التحكم في عدد الإصابات والوفيات".

مكافحة الأخبار الكاذبة يافطة الجزائر للتضييق على الحريات

صابر بليدي

غير مسبوق في السنوات الأخيرة، على خلفية اللغط السياسي المثار في البلاد منذ انتخابات الرئاسة التي جرت العام 2014 وعرفت اشتدادا كبيرا منذ اندلاع الصراع بين الرئاسة والاستخبارات خاصة مع بداية الحراك الشعبي.

وتحاول السلطة منذ انتخاب عبدالمجيد تبون، رئيسا للبلاد التحكم في الوضع وبادرت بتعيين الإعلامي المخضرم محمد سعيد أولبيدي، وزيرا مستشارا للإعلام في الرئاسة وناظقا رسميا باسمها، فضلا عن ناطق رسمي باسم الحكومة، إلا أن الوثيرة بقيت على حالها، وما لبث الرأي العام

المملوك للحكومة أو الخاص الموالي للسلطة، في تصاعد وتيرة النشر على شبكات التواصل الاجتماعي، مما حولها إلى إعلام بديل حقيقي، في ظل الأحادية والتعظيم المضروب على الشأن العام من طرف السلطة.

ويبرر البيان الذي توج اجتماع مجلس الوزراء، التعديل المذكور، بـ"تكيف المنظومة التشريعية مع التحولات الاجتماعية والتكنولوجية، والحد من انتشار ظاهرة الأخبار المغلوطة والمساس بكوار الدولة"، في إشارة إلى مضامين شبكات التواصل الاجتماعي التي باتت تلاحق وتنتقد المسؤولين والمؤسسات. وإذ كان الوضع في السابق يعرف لدى الرأي العام الجزائري، بـ"التسريبات" و"المصادر المأذونة"، التي كانت توظفها المنابر الإعلامية في إخراج غسيل السلطة إلى العلن، فإن المشهد الافتراضي من خلال الإعلام الإلكتروني صار يبع بمنصات مجهولة، تعدد إلى ممارسة تصفية الحسابات السياسية بين أركان السلطة عبر صفحات أو مواقع إخبارية، وبلغت درجة التسريب درجات

الجزائر - تصدّر تعديل قانون العقوبات، حزمة التدابير التي اتخذتها السلطة في الجزائر، في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد عن بعد، حيث تضمن الإجراءات عقوبات مشددة تجاه مروجي الإشاعة والمساس بكوار الدولة، الأمر الذي أثار مخاوف في البلاد من شرعنة القمع والمساس بالحريات.

وتحول ما أسمته الحكومة بـ"الأخبار الكاذبة والمغلوبة"، إلى مصدر قلق حقيقي للسلطة خلال الأسابيع الأخيرة، مما استدعى تدخل الحكومة بتعديلات جديدة لقانون العقوبات بغية الحد من الظاهرة التي توسعت بشكل لافت منذ تفشي وباء كورونا.

وبات مروجو الإشاعات والأخبار الكاذبة، تحت طائلة عقوبات مشددة تتراوح بين غرامات مالية ثقيلة والسجن من عام إلى ثلاثة أعوام، الأمر الذي اعتبره مدونون وإعلاميون "ملاحقة مبيتة من طرف السلطة" لما تبقى من حرية التعبير والنشر. وساهم انغلاق الإعلام المحلي في الجزائر، بشقيه

والمسلحون بالبرقيات، في تصريح لـ "العرب" إلى أن "بوابد النجاح موجودة من حيث التحكم في عدد الإصابات والوفيات".

ويطمئن ارتفاع حالات الشفاء من الوباء الحكومة التونسية، ما جعلها تقرر التسريع في رفع الحجر الصحي لتخفيف الضغوط النفسية على المواطن من جهة، وإنقاذ الاقتصاد المتردي من جهة ثانية.

وحسب اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا فقد تقلص عدد المرضى في المستشفيات إلى 129 من بينهم 34 حالة

مثل انحسار عدد الإصابات بفيروس كورونا مبعثا للتفاؤل، ما دفع السلطات التونسية إلى التفكير في رفع الحجر الصحي الشامل والعودة إلى الحياة الطبيعية تدريجيا وفق إجراءات صحية مضبوطة، لكن في المقابل يحذر الأطباء من أن السيطرة على الوباء في الفترة الحالية لا تعني تجاوز الأزمة.